أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة : 1970 - 2015

د/ بوعلام مولاي
email : moulayb@ymail.com
جامعة البويرة

د/ محمد سفير
email: Rifas8403@yahoo.fr
جامعة البويرة

ملخص: من خلال هذه الدراسة نحاول قياس أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة: (1970–2015)، ولتحقيق أهداف الدراسة استعنا ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي رأينا أنها تساعد في تفسير هذه العلاقة، وقد تبيّن من خلال الدراسة وجود أثر سلبي بين معدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة والنمو الاقتصادي، وهذا ما يعني أن تخفيض معدل البطالة بفترة إبطاء واحدة يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، إلا أنّ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد بالضرورة على وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي و البطالة، وكذا الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي يفترض أنها تساهم بشكل إيجابي في امتصاص البطالة، ولكن غالبا ما تؤدي تلك السياسات إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في معدلات البطالة. أوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسة الهادفة

Abstract :Through this study, we try to measure the impact of unemployment and employment on achieving economic growth in Algeria for the period (1970 - 2015), and to achieve the objectives of the study, we used some of the macroeconomic variables and we have seen that they help to explain this relationship. It has been shown through the study that there is a negative impact between the unemployment rate slowing for one year and economic growth. This means that the reduction in the unemployment rate in one slowing period contributes to increase the rate of economic growth but the increasing of economic growth and the decreasing of unemployment rate does not necessarily confirm the presence of a strong relationship between economic growth and unemployment and the same thing for the economic policies directed to

للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض معدلات البطالة.

support the growth which is supposed to contribute positively to the absorption of unemployment, but these policies often lead to increase the economic growth without a significant decline in unemployment rates .

The study recommended the need to review the good policy to eliminate unemployment by finding mechanisms to create permanent jobs which would in turn affect economic growth in the long term, as it is supposed to separate between policies of supporting growth and policies to reduce unemployment rates.

I. مقدمة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تفاقم مشكلة البطالة التي تقود إلى نتيجة أكدتها بعض التجارب الدولية الناجحة ويؤكدها الواقع الاقتصادي الجزائري حيث لا يمكن مكافحة وإيجاد حل لمشكلة البطالة بسياسات واجراءات مستقلة، إذ لابد من وضع سياسة معالجة البطالة في إطار الترابط الوثيق مع مجمل الاقتصاد الوطني، واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فخطورة مشكلة البطالة تتمثل في أنها من جهة تشكل هدرا لموارد المجتمع، ومن جهة أخرى تعد مؤشرا ودليلا على فشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجات السكان. ويتأثر تقدير حجم البطالة في الجزائر بالمشاكل المفاهيمية والعجز الإحصائي، حيث إن أول ما يواجهنا من عقبات عند التصدي لقضية البطالة هو قلة البيانات وعدم دقتها بشكل يقود إلى تصور إجراءات التصحيح والعلاج، فالبطالة موجودة وقائمة بأنواعها المتعددة مع ملاحظة أن الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة هي العامل الرئيسي في تحديد حركة التشغيل ومستوى البطالة في أي اقتصاد، وأنه من الأهمية بمكان في

هذه المرحلة الملحة دراسة هذه الظاهرة لما لها من تأثيرات سلبية مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول.

وتنجم ظاهرة البطالة عند تراجع النشاط الاقتصادي، أي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى التشغيل الكامل، حيث تؤكد معظم الدراسات والبحوث على وجود علاقة سببية ما بين النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد، غير أن التحليل النظري لا يؤكد دائما هذه العلاقة نظرا لتركيزه على البطالة كظاهرة اقتصادية ناتجة عن خلل في السياسات الاقتصادية، إذ حاول بعض الاقتصاديين دراسة العلاقة ما بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، حيث توصل (أوكان 1962) لوجود علاقة عكسية تربط ما بين النمو الاقتصادي والبطالة، وأظهرت النتائج أن انخفاض معدل البطالة بنسبة 1 % راجع إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3 % والعكس صحيح.

ومن خلال ما سبق فإن ذلك يدفعنا إلى تناول موضوع البحث من خلال الإشكالية التالية: **ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين كل البطالة، التشغيل والنمو الاقتصادي في الجزائر وما هو اتجاهها** ؟

ويمكن إجمال أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- أهمية البطالة والنمو الاقتصادي باعتبارهما من العمليات الحيوية والحساسة في عملية التنمية بجميع أنواعها؛
- أهمية الموارد البشرية وطرق استثمارها، وتأكد قيمتها في النهوض ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت تشكل ركنا أساسيا في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

وتهدف الدراسة لإثبات وجود علاقة تبادلية بين معدلات البطالة، التشغيل والنمو الاقتصادي من خلال:

- تتبع آليات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، مع ربط ظاهرة النمو الاقتصادي بالزمن، بإعتبارها مظهراً تاريخياً تراكمياً، كمياً ونوعياً؛

- محاولة التعرف على كل مصدر من مصادر النمو الاقتصادي، وتغير الأهمية النسبية للعوامل مع تطور المجتمع وتقويم آثار السياسات الاقتصادية على مصادر النمو، وتوجيه هذه السياسات لدعم مصادر النمو الأكثر أهمية؛
- تحليل مدى تأثير كل من تراكم رأس المال الإجمالي، إجمالي القوى العاملة، معدل التضخم على النمو الإقتصادي في الجزائر.

يعتمد البحث في دراسة إشكالية على المنهجين التاليين: المنهج الوصفي التحليلي وعلى المنهج الإستقرائي من خلال ملاحظة وتحديد المشكلة، وتوصيف أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة كما هو متوفر في مادة البحث، ولكي تتكامل منهجية البحث تدعم الجزء النظري بجزء تطبيقي معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي الإحصائي وذلك بإستخدام القياس الإقتصادي كأمر ضروري لتلخيص مثل هذه الظواهر وقياسها ونمذجة العلاقة المتواجدة بينها. حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ، تتم المعالجة وفق الخطوات التالية :

- ✓ **المحور الأول:** اتجاهات البطالة، التشغيل والنمو الاقتصادي في الجزائر
- ✓ **المحور الثاني:** دراسة قياسية لأثر البطالة والتشغيل على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

المحور الأول: اتجاهات البطالة، التشغيل والنمو الاقتصادي في الجزائر

بالرغم من أن الإصلاحات تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية، فقد تسببت سياسات الإصلاحات الاقتصادية في تكلفة اجتماعية كبيرة جدا وبالتالي أحدثت ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة زيادة على عدم توفير مناصب جديدة، إذ أدت هذه الإصلاحات إلى انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية، ومن ثم تدهورت أوضاع التشغيل باستمرار، وتفاقمت البطالة حيث وصلت معدلاتها إلى حدود 30% سنة 2000 ، وزادت حدتها من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث أن هذا المخطط لم يوفر مناصب شغل جديدة ولكنه أحدث ضررا كبيرا بالمناصب الموجودة، ولذلك يبقى تحدي السياسية الاقتصادية في هذا المجال تحدي مزدوج بين المحافظة على المناصب الحالية والحد من البطالة، ناهيك عن خلق مناصب عمل جديدة.

أولا: البطالة والتشغيل

تراجعت البطالة بشكل مطرد من سنة 1970 وحتى سنة 1985، ويعود الفضل في ذلك إلى تبني الجزائر لإستراتيجية الصناعة الثقيلة في البلد، إذ يتميز قطاع الصناعة بكثافة عنصر العمل، وبفضل النسب العالية للإستثمارات الوطنية، إلا أن هذا التطور تراجع بسرعة مع بداية الثمانينيات وبالأخص بعد النصف الثاني من هذه العشرية (01) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور معدل البطالة والاستثمار العمومي خلال الفترة (1970- 1984)

	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
معدل البطالة	22,05	23,01	23,25	23,59	21,00	20,05	19,02	20,87	18,94
الاستثمار العمومي (المليار دج)	1,623	2,254	2,832	3,719	4,002	5,412	6,948	10,19	12,53
	1979	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**			
معدل البطالة	16,30	14,19	13,99	13,64	13,29	13,29			
الاستثمار العمومي (المليار دج)	13,425	17,22	23,45	34,44	40,43	41,32			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديون الوطني للإحصائيات وزارة المالية.

لقد كان نتيجة الأزمة البترولية لعام 1986 الأثر الكبير على الموارد الخارجية للبلاد نتيجة انخفاض أسعار النفط، حيث أثر ذلك على مختلف الأصعدة خاصة البطالة التي ارتفعت من 13,59% سنة 1985 إلى 16,14% سنة 1986 ثم 21,22% سنة 1988 .

على الرغم من الإصلاحات المنتهجة التي اهتمت بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة وتوفير شروط تنمية القطاع الخاص إلا أنها لم تؤثر كثيرا على علاقات التشغيل، وعليه فقد تقهقرت الحالة العامة للتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق

السياسة العامة وأهداف برنامج تعديل الهيكلي المطبق سنة 1994 ، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل، مما دفعها إلى التسريح الجماعي للعمال نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل اللازمة. وهذا ما أدى إلى تثبيت مستويات التشغيل عند المستوى السائد عنه آنذاك مع ارتفاع ضغوط الطلب على العمل، مما نتج عنه اختلال في سوق العمل، وإذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية والموازنة العامة إلا أنه أدى إلى تفاقم البطالة، حيث عرفت الجزائر تزايدا في عدد البطالين وارتفاع في نسب البطالة يمكن إظهارها في الجدول التالي الذي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

الجدول رقم (02) : تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990-2000)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	19,7	20,3	21,3	23,1	24,4	28,10	28,2	28,6	28	29,2	30
العاطلون عن العمل بالملايين	1,16	1,23	1,34	1,52	1,66	2,11	2,2	2,31	2,33	2,52	2,43

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديون الوطني للإحصائيات و وزارة المالية.

انتقلت معدلات البطالة من 12,6 % سنة 1988 إلى 20,3 % سنة 1991، و 23,1% في 1993، وانتقلت من نسبة 24,4% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 28,6 % سنة 1997 ، وقد قدر المعدل المتوسط للبطالة في هذه المرحلة بحوالي 2,3 مليون شخص، مست 80 % من فئة الشباب اللذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل، ومست كذلك 80.000 من خريجي الجامعات سنة 1996 و هذا من بين أكثر من 100.000 خريج جامعي كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أن أكثر من 360.000 أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية ما بين 1994 و1998 (02) وفي الفترة ما بين 1997 و 2000 زاد عدد العاطلين عن العمل بـ 116.000 أي بمعدل زيادة سنوية تقدرت بـ3,25%، ونجم عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة التي استقرت في حدود 30% سنة 2000.

إن ارتفاع نسبة البطالة لم يبدأ مع انطلاق الإصلاحات، بل بدأ مع الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986، حيث ارتفعت هذه النسبة من 16,9 % سنة 1985 إلى 17,4 % سنة 1986، ثم إلى 19 % سنة 1989، وإلى 30% سنة 2000، وهذا يعني أن أسباب البطالة في الجزائر لا تعود فقط لانعكاس نتائج الإصلاح الهيكلي بل لعدة عوامل متداخلة، ومن دون شك أن العامل الديموغرافي هو أحد الأسباب التي تضغط على البطالة، فالجزائر عرفت بنمو ديموغرافي مرتفع تطور من 3,39 % سنة (1963/1962) إلى 3,11 % سنة 1985، لينخفض بعد ذلك إلى 2,5 % سنة 1990، ثم إلى2,1% سنة 1995 وإلى 1,9 % سنة 1996. ورغم هذا التحسن في معدل النمو الديموغرافي، فإن الجزائر تبقى تعتبر من البلدان ذات الزيادة السكانية المرتفعة (550.000 نسمة سنويا) مع اعتبار أن نسبة الشباب من مجمل السكان عالية جدا (60 % أقل من 25 سنة، و50 % أقل من 20 سنة)، وهذا يعني أن عدد السكان النشطين يتزايد بوتيرة عالية أيضا، إذ قدر سنة 1999 بـ8.5 مليون بزيادة سنوية في العشر سنوات الأخيرة بـ 3,9 %، وهو الشيء الذي يولد زيادة سنوية في طلبات العمل قدرت سنة 1995 بـ 260.000 طلب إضافي، وسنة 1996 بـ300.000 طلب، وقدرت خلال العشرية (1987/ 1998) بـ257.000 في المتوسط سنويا، وإذا أخذنا سنة 1996 كمثال، فإن الاقتصاد الجزائري لم يوفر سوى 158.000 منصب سنة (1996/1995)، وهذا يبيّن عدد الشباب الداخلين لسوق العمل الذين ليس لهم أمل في إيجاد منصب شغل (142.000 سنة 1996 فقط).

إن تطور مستوى التشغيل عرف عدة فترات، حيث سجلت فترة (1980-1984) متوسط تزايد معدل التشغيل السنوي بـ 4,2 % بفضل الاستثمارات العمومية الهائلة، خصوصا بعد تحسن سعر النفط عام 1979، وإن القطاع المسئولة عن هذا النمو قطاع الإدارة وقطاع الأشغال العمومية، وكذا قطاع الخدمات (03)، أما الفترة التي صادفت الأزمة البترولية (1986–1998)، فقد تدهور معدل التشغيل لينخفض من 90,1 % إلى 81,9% كنسبة من الفئة النشطة لأنها فترة بداية الأزمة الحادة، وقد شهدت عمليات إنشاء مناصب شغل جديدة تراجعا كبيرا من 125.000 منصب سنة 1985 إلى 74.000 منصب سنة 1986، 64.000 منصب سنة 1987، 80.000 منصب سنة 1988 و75.000 منصب سنة 1989 (04).

أما من سنة 1990 إلى 1999 فقد تميزت هذه الفترة بالأنتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق

وتعتبر هذه المرحلة من أسوء المراحل التي عرفتها الجزائر، حيث تدهور عدد مناصب الشغل الجديدة تدهورا شديدا بسبب غلق المؤسسات وضعف الجهاز الإنتاجي وتخلي الدولة عن دورها في الإقتصاد الوطني، إضافة إلى الاتفاقيات المبرمجة مع الهيئات المالية الدولية التي كان لها آثار سلبية جدا على التشغيل خصوصا على المديين القصير والمتوسط .

كما أدى تطور عدد السكان النشطين في الجزائر في الفترة ما بين (2001 إلى 2015) إلى انتعاش سوق العمل في الجزائر، ففي سنة 2005 بلغ عدد السكان النشطين 9.492.508، ثم انتقل سنة 2009 إلى 10.544.000، مما تسبب في ارتفاع معدلات التشغيل من 84,7% إلى 89,83%، ويمكن توضيح تطور عدد السكان النشطون والمشتغلون والبطالون ومعدلات التشغيل في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): توزيع السكان النشطون والمشتغلون والبطالون في الجزائر خلال الفترة (2001- 2015)

البيان	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السكان المشتغلون	6.228.772	6.684.056	7.798.412	8.044.220	8.868.804	8.594.243	9.146.000
السكان البطالون	2.339.449	2.078.270	1.671.534	1.448.288	1.240.841	1.374.663	1.169.000
السكان النشطون	8.568.221	8.762.326	9.469.946	9.492.508	10.109.645	9.968.906	10.315.000
نسبة التشغيل %	29,8	30,4	34,7	34,7	37,2	35,3	37
نسبة النشطون %	41	39,8	42,5	41	42,5	40,9	41,7
البيان	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
السكان المشتغلون	9.472.000	9.736.000	9.599.000	10.170.000	10.788.000	10.239.000	10.594.000
السكان البطالون	1.072.000	1.076.000	1.062.000	1.253.000	1.175.000	1.214.000	1.337.000
السكان النشيطون	10.544.000	10.812.000	10.661,000	11.423.000	11.964.000	11.453.000	11.931.000
نسبة التشغيل%	37,2	37,6	36	37,4	39	36,4	37,1
نسبة النشطون %	41,4	41,7	40	42	43,2	40,7	41,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حصيلة إحصائية حول التشغيل من (1962–2011).

- ONS : Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2015 , N^0 726 .

- ONS : Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2014 , N^0 683 .

يستقبل نظام التعليم والتكوين المهني في الجزائر قرابة 8 ملايين فرد، ورغم الانخفاض الطفيف في معدل الملتحقين بسبب انخفاض نسبة النمو الديموغرافي، فإن نسبة الشباب أقل من 19 سنة لا زالت تمثل نسبة معتبرة من حجم السكان وهو الأمر الذي يستدعي الاهتمام بتكوين وتعليم هذه الفئة التي تشكل عمود التنمية الاقتصادية في السنوات المقبلة، كما بلغ عدد السكان في سن العمل (أكثر من 15 سنة) سنة 2005 23.161.963 شخص، بالتوازي مع ارتفاع عدد السكان النشيطين إلى 9.492.508 عامل، وتطور العمل ومعدل التشغيل خصوصا في السنوات الأخيرة.

وقد شهدت السنوات الخمس الأولى من الألفية الثالثة خلق مناصب عمل أكبر من عشريات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، خصوصا في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية كما سبق ذكره، ويبقى الرهان الحقيقي في رفع مناصب الشغل المؤهلة لأنه حوالي ثلث المشتغلين فقط يملكون المستوى الثانوي والجامعي مع توسيع التكوين المهني للفئات الأخرى الأقل تعليما، كما أن رفع مستوى التأهيل لدى العمال لا يقتصر على القطاع العمومي فقط، بل يجب أن يتعداه إلى مؤسسات القطاع الخاص الواجب عليها ضمان الرسكلة الدائمة لعمالها مع التكوين المستمر أثناء العمل من أجل التكيف مع منصب العمل، وبالتالي المساهمة في دعم قدراتها الإنتاجية.

الملاحظ أن نسبة التشغيل تطورت في الجزائر بصورة تدريجية بين سنوات 2001 التي كانت 29,8% لتصبح 37,2% عام 2006 وهو ما ساهم في خلق مناصب شغل جديدة وخفض معدلات البطالة في تلك الحقبة من 27,30% سنة 2001 إلى 17,7% سنة 2004، لتنخفض سنة 2007 إلى 35,3 %، لتعاود في الارتفاع سنوات (2008- 2009– 2010) على التوالي بمتوسط 37,26 سنويا، لتنخفض سنة 2011، لتعاود في الارتفاع من جديد سنتي 2012 و2013.

هناك تضارب بين تطور السكان البطالون خلال الفترة (2005-2010) من جهة وتطور كل من السكان النشطون والسكان المشتغلون من جهة ثانية، حيث انخفاض السكان البطالون من سنة لأخرى، قابله ذلك استقرار في السكان النشطون والسكان المشتغلون، يفسر

ذلك على ركود التطور في الشغل والنشاط خلال هاته الفترة. إن معدلات التشغيل في الجزائر من أضعف المعدلات في العالم، مقارنة بمعدل التشغيل العالمي الذي قدر من طرف المنظمة الدولية للعمل سنة 2010 بـ 61,1%، وفي بلدان الاتحاد الأوربي سنة 2008 قدر حوالي 66%، وفي بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط سنة 2008 بـ 45%. إن تدني معدل التشغيل في الجزائر تعني عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير العدد الكافي من مناصب الشغل للقوى العاملة، ولا سيما الوافدين الجدد على سوق العمل من الشباب، إضافة إلى العامل الديمغرافي المتمثل في الزيادة في القوى العاملة في بداية العشرية، إضافة إلى عوامل أخرى أكثر تفسيرا لعجز سوق العمل في الجزائر على توفير العدد الكافي من مناصب العمل.

وقد اعتبر مكتب العمل الدولي أن ارتفاع مستوى التكوين يلعب دورا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية في المجالات آلتي تحتاج إلى كفاءة عالية.

لا يمكن تحديد معدل البطالة بدقة بسبب اختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط، حضري أو قروي، حسب الجنس ذكر أو أنثى والسن، ونوع التعليم والمستوى الدراسي لأنه ليس كل من لا يعمل عاطل عن العمل، فالطلبة، المعاقين، المسنين، المتقاعدين وأصحاب العمل المؤقت لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل، ومن أجل تتبع تطور معدلات البطالة في الجزائر نقوم بعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (01): معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015)

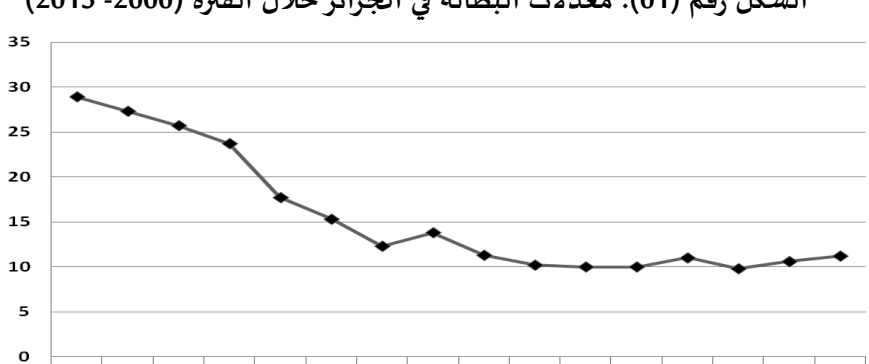

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة %	28,9	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,6	11,2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات و وزارة المالية

.

تدل الإحصائيات اليوم على أن معدلات البطالة ليست هي نفسها التي كانت تمتاز بها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إذ تشير مختلف التقارير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر إلى تراجع نسبة البطالة في الجزائر، بالنظر إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات، الصحة والتربية، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين وتبقى نسبة البطالة مرتفعة بالمناطق الريفية ولدى النساء والشباب، فقد انخفضت نسبة البطالة إلى 10% سنة 2010 بعدما سجلت نسبة وصلت إلى 28,9 % سنة 2000، ويعود ذلك إلى انتعاش سوق العمل بالجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحقق إيرادات مالية هامة ساهمت إلى حد كبير في تحسن مؤشرات التنمية حيث ازدادت الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية خاصة في القطاعات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة، هذه المشاريع ساهمت في خلق فرص العمل، وقد عرف عدد السكان النشطين في الجزائر تطورا في الفترة ما بين 2000 إلى 2009 نتيجة انتعاش سوق العمل في الجزائر، ففي سنة 2000 بلغ عدد السكان النشطين 8.850 مليون نسمة ثم انتقل سنة 2009 إلى 10.544.000 مليون نسمة، مما تسبب في ارتفاع معدلات التشغيل من 70,5% إلى 89,8% وانخفاض معدلات البطالة من 28,9 % سنة 2000 إلى 10,2% سنة 2009، مع الإشارة إلى أن أغلب المناصب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة وليست دائمة، حيث أنه خلال سنة 2009 قاربت المناصب المؤقتة المناصب المفتوحة، ويؤكد نفس الديوان أن البطالة تصيب الفئات الشابة من لمجتمع، واستمرت معدلات البطالة في الانخفاض إلى أن بلغت 9,8% سنة 2013 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، لتعاود في الارتفاع من جديد سنتي 2014 و 2015 .

ثانيا: النمو الاقتصادي

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية في الدول النامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة، والجزائر كغيرها من هذه الدول تهدف من خلال زيادة الإنفاق العام عبر هذه البرامج إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للسكان، وبغرض توضيح السياسة التوسعية في الإنفاق العام خلال فترة البرامج التنموية نقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور نمو الناتج الداخلي الخام والإنفاق الحكومي للجزائر في الفترة (2001- 2014) **الوحدة:**

مليار دج

السنة	الناتج الداخلي الخام	الإنفاق الحكومي	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	معدل النمو خارج قطاع المحروقات	معدل النمو في قطاع المحروقات	معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)
2001	4260,8	1321,0	2514,0	5	1,6	2,59
2002	4541,9	1550,6	2683,1	5,2	3,7	4,7
2003	5266,8	1690,2	2987,9	5,9	8,8	6,9
2004	6127,5	1891,8	3362,3	6,2	3,3	5,19
2005	7498,6	2052,0	3652,8	5,8	4,7	5,09
2006	8514,8	2453,0	41411	5,6	5,8	2
2007	9366,6	3108,5	4744,9	6,3	-2,5	3
2008	11043,7	4191,0	5392,2	6,1	-0,9	2,4
2009	9968,0	4246,3	6143,1	9,3	-2,3	2,4
2010	11991,6	4466,9	7063,5	6,3	-2,2	3,3
2011	14519,8	5853,6	8423,1	6,2	-3,3	2,5
2012	15843,0	7058,1	9502,8	7,2	-3,4	2,7
2013	16569,3	6024,2	11601,3	7,1	-5,5	2,8
2014	17205,1	6980,2	12347,3	5,6	-0,6	3,8

المصدر: تقارير بنك الجزائر، سنوات 2006، 2010 و2014 وإحصائيات البنك العالمي بالنسبة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2014) حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له وهو مسجل عام

2006 و6,9% كأعلى مستوى له وهو مسجل عام 2003، ويعود السبب في ذلك إلى نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات.

أما النمو خارج المحروقات فقد سجل أرقاما متواضعة إلى حد ما خلال البرنامج الأول في حين سجل أعلى نسبة سنة 2009 بـ 9,3 % ونفسر هذا الأثر الايجابي لبرنامج التكميلي لدعم النمو، أما سبب الارتفاع خلال (2010–2013) فيرجع لارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والسلع الجمركية، وإلى الانخفاض المسجل في مساهمة قطاع المحروقات بعد أزمة الرهن العقاري التي أصابت الولايات المتحدة الأميركية وبداية ظهور الأزمة العالمية التي أثرت على البلدان النفطية.

كما يتضح من خلال الجدول السابق العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج الداخلي الخام، فبفضل الإنفاق الحكومي خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) عرف معدل نمو الناتج الداخلي الخام تحسنا خلال الفترة إذ ارتفع من 2,59% سنة 2001 إلى 5,9% سنة 2004 فيما سجلت أعلى نسبة سنة 2003 بـ 6,9%، وقد بلغ متوسط نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 4,84%، وخلال برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ونتيجة لزيادة الإنفاق العام فقد سجلت زيادة في الناتج الداخلي الخام من 7498,6 مليار دج سنة 2005 إلى 11043,7 مليار دج سنة 2008 فيما عرفت سنة 2009 انخفاض في الناتج الداخلي الخام بـ 1075,7 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية وانخفاض الطلب على النفط نتيجة الركود الاقتصادي العالمي حيث تأثرت الجزائر بانخفاض عائداتها من الصادرات النفطية، وهو واضح من خلال التراجع المسجل في معدلات النمو في قطاع المحروقات الذي انخفض بـ 2,5 % في 2006 ، ثم عاود الإنتعاش مجددا في 2009 سجل 6 %، لكن عاد من جديد يسجل قيم سالبة خلال الفترة 2010 إلى 2013 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وكذا انخفاض المحروقات الغازية (الغاز الطبيعي) ، وتحقق متوسط لنمو الناتج الداخلي الخام قدره 2,98% خلال فترة هذا البرنامج (2005 ـ 2009) ، مع استمرار تسجيل زيادة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

خلال الثلاث سنوات الأولى من برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) فقد استمرت الحكومة في نهجها بزيادة الإنفاق وهو ما ساهم برفع قيم الناتج الداخلي الخام حيث سجل معدل نمو الناتج قدره 3,3% سنة 2010 و 2,5% سنة 2011 مع زيادة في حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

نتيجة لهذه البرامج التي تميزت بزيادة الإنفاق العام سجل تحسن في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث انخفضت معدلات البطالة وتم تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية وزيادة عوائد الصادرات النفطية، إذ بلغت احتياطات الصرف عام 2012 قيمة 190,66 مليار دولار، كما سجل صندوق ضبط الموارد تدفقات مالية وصلت إلى 2535 مليار دج خلال نفس العام، وبالنظر إلى هيكلة قطاعات الاقتصاد الجزائري يظل قطاع المحروقات القطاع المهيمن على الاقتصاد الجزائري من خلال الأولوية التي توليها الدولة لهذا القطاع ونسبة مساهمته في مجمل الصادرات التي لا تقل عن 97%، ولا تزال إيرادات هذا القطاع إحدى المكونات الرئيسية للناتج الداخلي الخام في الجزائر.

المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر البطالة والتشغيل على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

تعتمد هذه الدراسة كما سبق الذكر على المنهج القياسي وذلك من أجل دراسة العلاقة بين البطالة، التشغيل والنمو الاقتصادي بالاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج غير دقيقة نظرًا لعدم أخذ اختبارات إستقرارية السلاسل الزمنية بعين الاعتبار إلى جانب كون استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية من الأساليب الحديثة الاستخدام في تحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية.

أولا: متغيرات الدراسة

تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فقد أثبت في إطار دراسات عديدة دور المتغيرات المكوّنة للنموذج المختار في تفسير العلاقة المدروسة، لذا فإننا سنحاول فيما يلي تحري علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري وضمن نموذج متكامل يعكس واقع هذا الأخير. من

أجل تحديد متغيرات الدراسة يجب أخذ بعين الإعتبار فرضيات البحث وهدف الدراسة ومتغيرات الدراسة هي : (معدل البطالة *(LUNEM)*، النمو الإقتصادي *(LGDP)*، نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي *(LGDI)*، إجمالي القوة العاملة (*LLF*)، معدل التضخم (*LCPI*)).

بعد تحديد المتغيرات الأساسية للنموذج لابد من تحديد الحدود المكانية للإحصائيات المستعملة في التقدير، ويتم إختيار هذه العينة في ضوء الهدف من الدراسة والمتمثل في محاولة التوصل إلى العلاقة بين معدل البطالة ، التشغيل والنمو الإقتصادي في الجزائر.

تشمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية سنوية تغطي الفترة (1970-2014)، وقد تم إختيار هذه الفترة طبقاً لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من جدول مؤشرات التنمية في العالم التي يقوم البنك الدولي بإعدادها (WDI)، مؤشرات صندوق النقد الدولي (IMF)، للإشارة أنه من أصعب المهام التي تواجه القياس الإقتصادي هي مهمة جمع المعطيات، لذا لا يمكن الجزم عن صحتها بالرغم من إقتنائها من جهات رسمية.

ثانيا: دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات

إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، في حين أنّ معرفة اتجاه السببية جد مهم أيضا من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

إن قيمة ($F_{.Stat}$) المحسوبة وجدت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10% وهذا يعني رفض فرضية العدم، ومنه المتغير معدل التضخم يتسبب في متغير تراكم رأس المال الإجمالي وهي سببية في اتجاه واحد، وكذلك وجود سببية في اتجاه واحد من معدل التضخم إلى النمو الاقتصادي عند مستوى الدلالة 1% .

وأيضا توجد سببية في اتجاه واحد من معدل التضخم إلى معدل البطالة عند مستوى الدلالة 10% ، وكذلك وجود سببية في اتجاه واحد من تراكم رأس المال

الإجمالي إلى النمو الاقتصادي عند مستوى الدلالة 5 %، إلى معدل البطالة عند مستوى الدلالة 10 % .

هناك سببية في اتجاه واحد من إجمالي القوى العاملة إلى النمو الاقتصادي عند مستوى الدلالة 5 %، وهذا ما يؤكد أن إجمالي القوى العاملة هي من محددات النمو الاقتصادي .

أما بالنسبة للمتغيرتين الأساسيتين معدل البطالة والنمو لإقتصادي، نلاحظ أنه توجد علاقة سببية متبادلة فيما بينهما أي حلقة ذات أثر التغذية إرجاعي (feedback effect)، لأن البطالة تتسبب في معدل النمو الاقتصادي عند مستوى دلالة 5%، بينما معدل النمو الاقتصادي يتسبب في معدل البطالة عند مستوى معنوية بـ 10% ومنه نرفض فرضية العدم، نستنتج أن النمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال العقد الأخير هو الذي ساهم في الرفع من معدلات التشغيل الحالية وخفض معدل البطالة.

ثالثا: اختبار الجذور الوحدية

سيتم في البداية التعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية، أي دراسة إستقرارية المتغيرات، ولأجل هذا سوف نستخدم اختبارات الجذور الوحدوية لديكي فولر. ويمكن تلخيص نتائج الاختيار وخصائص ومميزات هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): جدول يلخص خصائص ومميزات هذه المتغيرات

	LGDP	*LUNEM*	*LCPI*	*LGDI*	*LLF*
الاتجاه العام	وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام
الحد الثابت	وجود الثابت	عدم وجود الثابت	عدم وجود الثابت	عدم وجود الثابت	وجود الثابت
نوعها	DS	DS	DS	DS	DS
درجة تكاملها	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج معطيات الدراسة .

رابعا: اختبار التكامل المشترك

يتم استعمال هذا الاختبار لغرض اختبار إمكانية وجود علاقة توازن في المدى الطويل، حيث توجد عدة اختبارات لهذا الغرض غير أن أهمها هي مقاربة (Johansen)، حيث يسمح هذا الاختبار بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

كما سبق وأن ذكرنا تكون سلسلتين أو أكثر في تكامل متزامن إذا كانت متكاملة من نفس الدرجة وتنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل.

وحتى نتأكد من إمكانية وجود تكامل متزامن نقوم باستعمال اختبار جوهنسون لأنه لدينا أكثر من متغيرتين وهما (*DLGDP, DLUNEM, DLCPI ,DLGDI, DLLF*) لأنها متكاملة من نفس الدرجة $I(1)$.

حسب النتائج التي تحصلنا عليها سابقا (أي اختبارات DF)، وجدنا أن السلاسل تحتوي على مركبة الاتجاه العام والحد الثابت موجود في إحداهما، هذا الاختلاف في نوعية السلاسل الزمنية يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات جوهنسون، وفي ظل المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضية التالية :

الفرضية رقم 04: وجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE) وغياب الثابت في (VAR) .

وهذا الاختبار هو الآخر يتم على مجموعة من المراحل وهي:

المرحلة الأولى: تحديد درجة التأخير، قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهنسون

فترة الإبطاء	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−11,39169	NA	0,107164	0,604473	0,646267	0,619692
1	90,52083	193,8824	0,000780	−4,318089	−4,234500	−4,287651
2	92,78393	4,195015*	0,000734*	−4,379704*	−4,254321*	−4,334046*
3	93,06000	0,498268	0,000760	−4,344390	−4,177212	−4,283513

4	93,06456	0,008024	0,000799	-4,295832	-4,086860	-4,219736
* تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (معطيات الدراسة)

أكدت كافة المعايير أن فترة الإبطاء المثلى هي ***(P= 2)*** .

المرحلة الثانية: اختبار جوهنسون

في المرحلة السابقة وجدنا أن فترة الإبطاء المقبولة هي(P = 2)، ومنه سنجري الاختبار بالاعتماد على الفرضية السابقة، وجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE) وغياب الثابت في (VAR)، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها :

الجدول رقم (07): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهنسون للفترة (1970– 2014)

H_0 : فرضية العدم	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5%	إحصائية الأثر Trace
$r = 0$ لا يوجد تكامل مشترك	0,0323	88,80380	91,36119
$r \leq 1$ يوجد متجه واحد على الأكثر	0,1157	63,87610	59,22350
$r \leq 2$ يوجد متجهان على الأكثر	0,3776	42,91525	32,20281

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (معطيات الدراسة) .

دلت نتائج تحليل التكامل المشترك التي تم الحصول عليها بأن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك قد رفضت بمستوى دلالة 5% ($H_0 : r = 0 / \ H_1 : r \rangle 0$) لأن إحصائية جوهنسون المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة ($\lambda(0) = 91,36119 \rangle 88,80380$) كما هو موضح في الجدول أعلاه، وتشير النتائج كذلك إلى أنّ الفرضية الصفرية القائلة بوجود متجه تكاملي واحد على الأكثر($H_0 : r = 1 / H_1 : r \rangle 1$) أنها مقبولة لأن إحصائية جوهنسون أقل من القيمة الحرجة ($\lambda(1) = 59,22350 \langle 63,87610$) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة وهذا يعني أنّ المتغيرات المقترحة تتحرك معا في الفترة الزمنية الطويلة الأجل.

ووفقا للنتائج المتحصل عليها نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) في حالة وجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في المعطيات وفي ظل وجود علاقة وحيدة للتكامل المشترك.

خامسا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات المستعملة وهي: (LGDP , LUNEM) كمتغيرات داخلية أما باقي المتغيرات (LCPI , LGDI , LLF) كمتغيرات خارجية .

ولتحديد النموذج الأمثل (**VECM**) نقوم أولا بـ:

1- تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (P) :

لم تمدنا النظرية الاقتصادية بمعلومات كافية حول التباطؤ الواجب أخذها في النموذج، كما أنه لا توجد منهجية معينة لتحديد هذا العدد، وعمليا هناك طريقة يتم من خلالها تحديد عدد فترات التباطؤ المثلى وهي طريقة تعتمد على استعمال المعايير الكمية، الجدول التالي يلخص هذه الكميات:

الجدول رقم (08): قيم المعايير عند فترات إبطاء مختلفة

عدد التأخيرات	معيار (AIC)	معيار (SC)
1	-4,88	-4,18
2	-5,23	**-4,37**
3	**-5,27**	-4,23

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (معطيات الدراسة).

نلاحظ أن قيمة (P) التي تقلل المعاير السابقة هي **(P = 2)** .

2- نتائج تقدير النموذج:

يمكن تلخيص نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)عند (P = 2).

المعادلة الأولى لـ DLGDP				المعادلة الثانية لـ DLUNEM			
المتغير التابع D(LGDP)	المعامل coeffi	إحصاءة t .stat	إحتمال Prob	المتغير التابع D(LUNEM)	المعامل coeffi	إحصاءة t .stat	إحتمال Prob
cointEq1	-0,025	-4,05***	0,0003	cointEq1	0,093	1,71**	0,095
D(LGDP(-1))	-0,171	-1,41	0,165	D(LGDP(-1))	-2,129	-2,03**	0,050
D(LGDP(-2))	-0,058	-0,63	0,529	D(LGDP(-2))	-0,880	-1,10	0,277
D(LUNEM(-1))	-0,059	-3,01***	0,004	D(LUNEM(-1))	-0,113	-0,67**	0,050

D(LUNEM(-2))	0,0038	0,19	0,845	D(LUNEM(-2))	-0,300	-1,77**	0,085
C	-4,025	-3,60***	0,001	C	23,202	2,40***	0,022
LCPI	-0,011	-2,54***	0,0158	LCPI	-0,026	-0,66	0,511
LGDI	0,117	4,58***	0,0001	LGDI	-0,635	-2,86***	0,007
LLF	0,232	3,47***	0,0015	LLF	-1,318	-2,28***	0,029
R-Squared	0,6502	** معنوية عند		R-Squared	0,3874	*** معنوية عند	
Adj. R-Squared	0,5655	مستوى الدلالة		Adj. R-Squared	0,2388	مستوى الدلالة 5 % .	
F .statistic	7,670***	%10 .		F .statistic	2,608		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (معطيات الدراسة).

- **المعادلة الأولى:**

يبين الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد ، ومن هذا الجدول نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وسالبة، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من معدل البطالة، النمو الإقتصادي، نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي القوة العاملة ومعدل التضخم.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2 = 0,5655$) وهو ما يدل على وجود توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 56,55 % من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية (F) والبالغة 7,670 توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية عند مستوى الدلالة 5 %، بين متغيرات النموذج المفسرة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري .

نلاحظ من خلال النموذج عدم معنوية بعض معاملات التأخير مثل (DLGDP(-1) , DLUNEM(-2) DLGDP(-2)) عند مستوى الدلالة 5 % و 10 %، في حين نجد باقي المتغيرات المفسرة معنوية عند مستوى المعنوية 5 %، وجاءت إشارات المعاملات معنوية كما هو متوقع لها طبقا للنظرية الاقتصادية ، ففيما يخص معلمة معدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وبإشارة سالبة (-0,059) أي علاقة عكسية، وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية (قانون أوكان)، مما يعني أن تخفيض معدل البطالة بفترة إبطاء واحدة يساهم في زيادة معدل النمو، وهذا ما لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية (قانون أوكان) ولعل القصور في تصور العلاقة بين النمو و انخفاض البطالة و اعتبار أن النمو مهما كانت

طبيعته ومصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة يشكل أحد أكبر العوائق في الرؤيا لوضع السياسات الملائمة للقضاء على البطالة، ولأن النمو وحده لا يكفي لتخفيض البطالة .

وللأسف أن كل السياسات تقريبا في البلدان العربية تركز على تخفيض نسبة البطالة من خلال زيادة النمو، إلا أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد بالضرورة على وجود علاقة قوية بين النمو والبطالة وكذلك الأمر بالنسبة للسياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو والتي يفترض أنها تساهم بشكل محسوس في امتصاص البطالة، ولكن غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في نسبة البطالة، ولذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويجب التأكيد أيضا على ضرورة قبول معدل طبيعي للبطالة لا يؤثر تأثيرا مباشرا على الاقتصاد وهي النسبة التي يفترض أن يتم الحد من آثارها عبر سياسات الحكومة المستقبلية لتحفيز خلق فرص العمل والتشغيل. كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض نسب البطالة وذلك للإعتبارات التالية:

- إذا كان المجهود الاستثماري مركزا بالخصوص على القطاعات الاقتصادية ذات العامل الرأسمالي (التقني) العالي، أي ذات العامل البشري الضعيف، وهي غالبا قطاعات الصناعة، فإن ذلك لن يكون له آثارا كبيرة على العمالة وخاصة في بلد يعاني أصلا من معدل مرتفع للبطالة ؛
- الاختلال الهيكلي للإقتصاد الجزائري يترتب عليه أن زيادة النمو في قطاع معين (إن حصلت) لا تجر وراءها زيادة النمو في القطاعات الأخرى، مما يعني أن عملية النمو التي يمكن أن تحصل في قطاع معين لا تجر وراءها نمو القطاعات الأخرى ولا تكون لها آثارا مضاعفة على الإنتاج والعمالة في هذه القطاعات لأن قطاعات النشاط الاقتصادي الوطنية مرتبطة عضويا بالإقتصاد العالمي أكثر مما هي مرتبطة ببعضها البعض وذلك لانخفاض مستوى اندماج الاقتصاد الوطني، فعملية إعادة الإنتاج الموسعة تتم خارج الإقتصاد الوطني وليس داخله ؛

من هنا فإن المجهود الاستثماري في قطاع من القطاعات الوطنية وخاصة في القطاعات الصناعية لا يترتب عليه غالبا آثارا مضاعفة إيجابية في القطاعات الوطنية الأخرى، فزيادة الاستثمار في قطاع من القطاعات ينعكس في زيادة التوظيف والإنتاج في هذا القطاع ويتم ذلك من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية، قطاع الغيار، التجهيزات، الخبرة التقنية وكل مستلزمات الإنتاج المستوردة غالبا من الدول أجنبية، وبالتالي فإن الآثار المضاعفة للنمو في أحد القطاعات الوطنية تترجم بزيادة الإنتاج والعمالة في اقتصاديات الدول الأجنبية .

لذلك وبالنظر لخصائص البيئة الاقتصادية الوطنية المتميزة بتفكك الهيكل الإقتصادي الوطني وارتباطه بالإقتصاد العالمي وبمعدل مرتفع للبطالة، الناتج بالخصوص عن الضغط الديموغرافي من جهة وعن قدرته الضعيفة على استيعاب العمالة من جهة أخرى، فإن الوصفة الفعالة للسياسة الاقتصادية الوطنية الهادفة إلى تدعيم النمو يجب أن تسعى إلى البحث عن المزيج الأمثل لعوامل النمو قصيرة المدى وتلك التي لها آثار بعيدة المدى، ثم تعمل على توظيفها بطريقة مثلى من أجل تحقيق النمو وفي نفس الوقت القضاء على البطالة، فالأولى تركز على القطاعات الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي المباشر، خاصة القطاعات الجديدة غير المتوفرة حاليا في الاقتصاد الوطني وذلك بغية رفع نسبة اندماجه وتوسيع السوق الوطنية، بدون النظر إلى المردود التوظيفي (العمالة) لهذه القطاعات.

أما العوامل الثانية فتتمثل في إعطاء أهمية مماثلة وربما أكبر للنهوض بالقطاعات المستوعبة للعنصر البشري (العمالة) والتي عادة ما يكون مردودها الاقتصادي ضعيف في المدى القصير لكن آثارها الاقتصادية الكبيرة تظهر في المدى البعيد، هذه القطاعات مثل البني التحتية وتلك التي لها توجه اجتماعي مثل قطاعات التعليم، الصحة، النقل وغيرها أو قطاع الخدمات على اختلاف مجالاته.

لذلك فإن الوصفة المثلى المنشودة تتمثل في تكامل الآليتين، أي استهداف النمو والبطالة في آن واحد: الأولى تؤدي إلى زيادة معدل النمو مع تحسين محدود في مستوى البطالة والثانية تساهم في تخفيض مستوى البطالة مع عدم إهمال النمو .

أما معلمة معدل التضخم السالبة فتدل على تأثيره العكسي على النمو الاقتصادي-) (0,011، وهذا يعني أن معدل التضخم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك

لتأثره المباشر على القدرة الشرائية، مما يؤدي على المدى المتوسط إلى انحسار الطلب (الاستهلاك و الاستثمار) ويشكل بالتالي عنصرا كابحا للنمو الاقتصادي.

بالنسبة لمعلمة تراكم رأس المال الإجمالي كنسبة من الناتج فكانت إشارتها موجبة (0,117) وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية لأن التوسع في رأس المال الثابت يتيح إمكانية تحسين إنتاجية العمل، وزيادة الإنتاج و توسع السوق الوطنية وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي. فتحسين إنتاجية العمل يعتبر مصدرا كامنا كبيرا وفعالا من مصادر زيادة الثروة في المجتمع وعاملا هاما من عوامل زيادة الإنتاج.

فلا شك أن تحسين مستوى إنتاجية العمل يعتبر مقياسا أمثليا لمدى فعالية وكفاءة أي نشاط إقتصادي سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، كما يعتبر شرطا ضروريا لتحسين قدرته التنافسية.

من هذا المنطلق فإن تراكم رأس المال، سواء بالزيادة أو بالتجديد، يساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تحسين مستوى استغلال الموارد والطاقات الأخرى المتاحة ، وبالتالي تحسين مستوى أداءه العام.

أما في ما يتعلق بمعلمة القوى العاملة (LLF) فتأثيرها موجب (0,232)، وذلك بحكم أن التوسع في التوظيف يترتب عليه زيادة في الناتج سواء في قطاعات السلع أو في الخدمات، لكن ذلك يبقى مرتبطا بشروط القرار الاستثماري.

بالنسبة لحالة الاقتصاد الجزائري، يعتمد حجم الاستثمار والعمالة في القطاع العام على عائدات قطاع المحروقات وما يخصص منه للإستثمار وخاصة في القطاعات المعتمدة تقليديا على العنصر البشري. أما بالنسبة لقطاع الأعمال الخاص فيعتمد التوسع في الاستثمار والعمالة على المناخ الاستثماري السائد وما يوفره من ظروف مواتية لإقدام هذا القطاع على المخاطرة.

إن الثقل الديموغرافي في الجزائر يشكل عنصرا إيجابيا بالنسبة لجانب عرض سوق العمل إذا ما توفرت الشروط الضرورية للإستثمار سواء في القطاع العام أو الخاص، لكنه يشكل عائقا كبيرا أمام الاقتصاد الوطني في حالة تدهور شروط الاستثمار وذلك بالنظر للعبء الاجتماعي الكبير الناتج عن تزايد معدل البطالة.

- **المعادلة الثانية:**

نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ غير معنوية عند مستوى الدلالة 5 % و معاملها غير سالب ومنه نرفض نموذج ميكانيزم تصحيح الخطأ الذي يؤدي إلى العلاقة طويلة المدى يذهب في الاتجاه المعاكس ويبتعد عن الهدف طويل المدى، كما أن علاقة قيمتي F إحصائية هي:($F_c = 2.60 \langle F_{tab} = 3,23$)، توضح عدم معنوية المعلمات مجتمعة عند مستوى الدلالة 5 % أي ليس هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المفسرة و معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري.

سادس: إختبار جودة أداء النموذج (VECM)

1- نتائج اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير:

يتمثل اختبار صلاحية نموذج تصحيح الخطأ (VECM) في دراسة الاستقرارية والارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة لبواقي معدلات النموذج، وهذا من خلال تحليل دوال الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي والجدول التالي يلخص نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير

بواقي المعادلات	الإحصائية Q(12)	الاحتمالات الحرجة
المعادلة الأولى LGDP	6,919	0,863
المعدلة الثانية LUNEM	10,221	0,597

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق (معطيات الدراسة).

- **بواقي المعادلة (LGDP):**

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه لدالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة (LGDP)، يتبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، وكذلك نجد إحصائيات (Ljung-box) أقل تماما من القيمة الحرجة لتوزيع (χ^2) باعتبار أنّ الاحتمالات الحرجة أكبر تماما من 0,05 أي ($prob(\alpha) = 0,863 > 0,05$)

وعليه نقبل الفرضية H_0 ومنه فإن البواقي تشكل ضبابة بيضاء (bruit blanc) ، إذن فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا .

- **بواقي المعادلة (LUNEM):**

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه لدالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة (LUNEM)، يتبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، وكذلك نجد إحصائيات (Ljung-box) أقل تماما من القيمة الحرجة لتوزيع (χ^2) باعتبار أنّ الاحتمالات الحرجة أكبر تماما من 0,05 أي ($prob(\alpha) = 0,597 > 0,05$)

وعليه نقبل الفرضية H_0 ومنه فإن البواقي تشكل ضبابة بيضاء (bruit blanc)، إذن فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا، وعليه يمكن القول في الأخير أن صيغة (VECM) مقبولة وصحيحة.

2- إختبار (Wald Test):

من خلال النتائج ، نلاحظ أن الاحتمال (Prob > 0,05) وعليه نرفض H_0، وهذا معناه أن المتغيرات المفسرة مجتمعة تؤثر على المتغير التابع (LGDP)، و أيضا ما يؤكد وجود السببية على المدى القصير بين هذه المتغيرات و المتغير التابع.

3- نتائج اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي:

Langrange Multiplier Test of Residual [Breusch –Godfery(BG)]

يسمح هذا الاختبار بكشف الارتباط الذاتي في البواقي من الدرجة (P) أكبر من 1، وهو الاختبار المشهور عندما يكون في النموذج متغيرات متأخرة زمنيا ، ومن نتائج الاختبار يشير إختبار (LM-BG) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي لأن الاحتمال المقابل لقيمة F أكبر من القيمة الحرجة ($prob = 0,638 > 0,05$) ومنه لا نرفض فرضية العدم ، نقبل فرضية استقلالية الأخطاء .

4- إختبار تجانس التباين (ARCH):

نجد أن كل معاملات النموذج لا تختلف معنويا عن الصفر كل الاحتمالات المقابلة للمعاملات أكبر من 0,05 ، كما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 0,05 أي ($prob = 0,90 > 0,05$)، وعليه توضح إحصائية اختبار عدم ثبات التباين

المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH : Autoregressive Conditional Heteroscedasticity) قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي (Homoscedasticity) في النموذج المقدر.

5- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار " جاك . بيرا " Jarque Bera):

من أجل اختبار فرضية العدم التي تفترض أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي حيث نقوم بحساب إحصائية جاك بيرا (JB) التي تتبع توزيع ($\chi^2_{1-\alpha}$):

$$JB = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 \mapsto \chi^2_{1-\alpha}$$

نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية (JB) يساوي 0,558 وهو أكبر من 0,05 ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي H_0 عند 5 %، بتوقع معدوم وتباين ثابت .

سابعا: دوال الإستجابة و تحليل التباين

- **دوال الاستجابة:**

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معنية على باقي المتغيرات، ومن خلال تطبيقنا لصدمة على (LGDP) بمقدار انحراف معياري واحد (0,019) في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرة (LUNEM) بقيت على حالها في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي: 0,016 بالنسبة لـ(LGDP)، 0,0044- بالنسبة لـ(LUNEM) في الفترة الثانية، ونلاحظ من خلال جدول رقم (06) للصدمات المدرجة في الملحق رقم (11) أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى ثم تؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات، إلا أن المتغيرة (LUNEM) تبدأ بالارتفاع من الفترة الخامسة إلى العاشرة .

وتطبيقنا لصدمة على (LUNEM) بمقدار انحراف معياري واحد (0,167) في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرة (LGDP) سجلت 0,022- في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي:

0,128 بالنسبة لـ (LUNEM)، 0,057- بالنسبة لـ(LGDP)، في الفترة الثانية، ونلاحظ أن الصدمة تكون قوية في المراحل الأولى لـ (LUNEM) ثم تؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما

يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات إلا أن المتغيرة (LGDP) تبدأ بالارتفاع من الفترة الثالثة إلى العاشرة، وهذا ما تؤكد العلاقة العكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي.

- **تحليل التباين:**

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، للمتغيرة (LGDP)، نلاحظ أن تباين الخطأ لـ (LGDP) سببه 90 % من قيم بواقيها (تجديداتها) والباقي راجع لتجديدات المتغيرات الأخرى.

كما نلاحظ أن (LGDP) تتسبب بـ90 % في تباين الخطأ لتنبؤها و بـ 30 % لـ تباين (LUNEM)، في حين أن (LUNEM) تتسبب بـ 89 % في تباينها و بـ11 % في تباين (LGDP). ومن هذا نستنتج أن أي صدمة في معدل النمو الاقتصادي يكون لها أثر سلبي على معدل البطالة.

II. **النتائج والتوصيات:**

حاولنا في هذا البحث توضيح العلاقة بين معدل البطالة والتشغيل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2015، إذ تم اللجوء لطريقة تحليل السلاسل الزمنية، وقد تم التوصل إلى نتائج قمنا بتلخيصها فيما يلي:

- عدم نجاعة سياسات الحكومات المتعاقبة في كسر اعتماد الاقتصاد الجزائري المفرط على السوق العالمية للنفط والغاز، ولذلك لا يزال قطاع الطاقة يشكّل أكثر من ثلث الناتج المحلّي الإجمالي في الجزائر، وثلثي إيرادات الحكومة، ونحو 98% من الصادرات، ويُعَدّ الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي تتميز بعدم التنويع، إذ يساهم القطاع الزراعي بـ8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، فيما يساهم قطاع الصناعات التحويلية بـ5%. وثمة قطاعات أخرى تساهم بنسب قليلة في النمو الاقتصادي، مثل البناء والأشغال العامة، والطلب الاستهلاكي للإدارات الحكومية، التي يحفزها ريع النفط والغاز؛
- عدم تمكن الحكومة الجزائرية من إرساء بيئة تشريعية وتنظيمية تشجّع على المبادرة والاستثمار الخاص والتنويع الاقتصادي، وهي أمور ضرورية للنمو والاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل؛

- تبين قلة حنكة الحكومة في تدبير القضايا الاقتصادية، من خلال الزيادة المفرطة في الإنفاق الحكومي، من دون إخضاع ذلك إلى معايير النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويتركّز الإنفاق الإضافي في شكل كبير على دعم المواد الاستهلاكية الأساسية مثل القمح والسكر والحليب، وتمويل مشاريع السكن الاجتماعي التي تستهدف الفئات متوسطة الدخل والمعوزة، بالإضافة إلى تغطية الزيادات في أجور الموظفين في القطاع الحكومي والنفقات المترتّبة عن فتح 60 ألف وظيفة جديدة في المرافق العامة، وفي المقابل سجّلت الموازنة المخصّصة لتأهيل الباحثين عن وظائف وتلك المخصصة لدعم المشاريع المتوسطة والصغرى، زيادة أقل أهمية ؛
- من خلال الدراسة التحليلية تبين أن المتغيرات لها علاقة ارتباط وسببية فيما بينها، وهذا ما يدل على الاختيار الجيد للمتغيرات المفسرة، وذلك من خلال أن معامل ارتباط النمو الاقتصادي بمؤشر البطالة جاء ضعيفا وسالبا، وهو ما يعكس من جهة طبيعة العلاقة العضوية بين المؤشرين التي تتميز بالأثر العكسي لتغير أحد المؤشرين على الآخر، لكن من جهة أخرى المستوى الضعيف لدرجة تأثير أحدهما على الآخر وذلك مرده إلى التفاوت الكبير في حجم وديناميكية تغير المؤشرين، حيث يتجاوز معدل تغير حجم البطالة بكثير معدل تغير النمو الاقتصادي، نتيجة الضغط الكبير للنمو الديموغرافي وبالخصوص تركيبته العمرية، كما تبين وجد علاقة سببية متبادلة فيما بينهما أي حلقة ذات أثر تغذية إرجاعي (feedback effect)، ومنه نستنتج أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال العقد الأخير هو الذي ساهم في الرفع من معدلات التشغيل الحالية وخفض معدلات البطالة ؛
- بعد تقدير العلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية توصلنا إلى أن أغلبها مقبولة من الناحية الإحصائية والاقتصادية، وتبين وجود أثر سلبي لمعدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة مع النمو الاقتصادي، ولكن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة لا يؤكد بالضرورة وجود علاقة قوية بين النمو الإقتصادي والبطالة في الجزائر، لأن السياسات الاقتصادية الموجهة لدعم النمو، والتي يفترض أنها تسمح بخلق فرص عمل إضافية غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في نسبة البطالة، ولذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة لخفض معدلات البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة، التي من شأنها أن تؤثر

بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض نسب البطالة.

من خلال النتائج التي توصلنا إليها وبعد تحليل مختلف العناصر المركبة للدراسة يمكن أن نبني مجموعة من التصورات فيما يخص تحسين مستويات النمو الاقتصادي وجعله مصدراً هاماً من مصادر معالجة ظاهرة البطالة وهي:

- مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويجب التأكيد أيضا على ضرورة قبول معدل طبيعي للبطالة لا يؤثر تأثيرا مباشرا على الاقتصاد وهي النسبة التي يفترض أن يتم الحد من آثارها عبر السياسات الحكومة المستقبلية لتحفيز خلق فرص العمل والتشغيل، كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض نسب البطالة وذلك للإعتبارات التالية:

- إذا كان المجهود الاستثماري مركزا بالخصوص على القطاعات الاقتصادية ذات العامل الرأسمالي (التقني) العالي، أي ذات العامل البشري الضعيف، وهي غالبا قطاعات الصناعة، فإن ذلك لن يكون له آثارا كبيرة على العمالة وخاصة في بلد يعاني أصلا من معدل مرتفع للبطالة؛
- الاختلال الهيكلي للإقتصاد الجزائري يترتب عليه أن زيادة النمو في قطاع معين (إن حصلت) لاتجر وراءها زيادة النمو في القطاعات الأخرى، مما يعني أن عملية النمو التي يمكن أن تحصل في قطاع معين لا تجر وراءها نمو القطاعات الأخرى ولا تكون لها آثارا مضاعفة على الإنتاج والعمالة في هذه القطاعات لأن قطاعات النشاط الاقتصادي الوطنية مرتبطة عضويا بالإقتصاد العالمي أكثر مما هي مرتبطة ببعضها البعض وذلك لانخفاض مستوى اندماج الاقتصاد الوطني، فعملية إعادة الإنتاج الموسعة تتم خارج الإقتصاد الوطني وليس داخله، ومن هنا فإن المجهود الاستثماري في قطاع من القطاعات الوطنية وخاصة في القطاعات الصناعية لا يترتب عليه غالبا آثارا مضاعفة إيجابية في القطاعات الوطنية الأخرى، فزيادة الاستثمار في قطاع من القطاعات ينعكس في زيادة التوظيف والإنتاج في هذا

القطاع ويتم ذلك من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية، قطاع الغيار، التجهيزات، الخبرة التقنية وكل مستلزمات الإنتاج المستوردة غالبا من الدول أجنبية، وبالتالي فإن الآثار المضاعفة للنمو في أحد القطاعات الوطنية تترجم بزيادة الإنتاج والعمالة في اقتصاديات الدول الأجنبية.

- بالنظر لخصائص البيئة الاقتصادية الوطنية المتميزة بتفكك الهيكل الإقتصادي الوطني وارتباطه بالإقتصاد العالمي وبمعدل مرتفع للبطالة، الناتج بالخصوص عن الضغط الديموغرافي من جهة وعن قدرته الضعيفة على استيعاب العمالة من جهة أخرى، فإن الوصفة الفعالة للسياسة الاقتصادية الوطنية الهادفة إلى تدعيم النمو يجب أن تسعى إلى البحث عن المزيج الأمثل لعوامل النمو قصيرة المدى وتلك التي لها آثار بعيدة المدى، ثم تعمل على توظيفها بطريقة مثلى من أجل تحقيق النمو وفي نفس الوقت القضاء على البطالة، فالأولى تركز على القطاعات الاقتصادية ذات المردود الاقتصادي المباشر، خاصة القطاعات الجديدة غير المتوفرة حاليا في الاقتصاد الوطني وذلك بغية رفع نسبة اندماجه وتوسيع السوق الوطنية، بدون النظر إلى المردود التوظيفي (العمالة) لهذه القطاعات، أما العوامل الثانية فتتمثل في إعطاء أهمية مماثلة وربما أكبر للنهوض بالقطاعات المستوعبة للعنصر البشري (العمالة) والتي عادة ما يكون مردودها الاقتصادي ضعيف في المدى القصير لكن آثارها الاقتصادية الكبيرة تظهر في المدى البعيد، هذه القطاعات مثل البني التحتية وتلك التي لها توجه اجتماعي مثل قطاعات التعليم، الصحة، النقل وغيرها أو قطاع الخدمات على اختلاف مجالاته. لذلك فإن الوصفة المثلى المنشودة تتمثل في تكامل الآليتين، أي استهداف النمو والبطالة في آن واحد: الأولى تؤدي إلى زيادة معدل النمو مع تحسين محدود في مستوى البطالة والثانية تساهم في تخفيض مستوى البطالة مع عدم إهمال النمو.

III. المراجع

(01) قويدر بوطالب: " **الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في الدول المغرب العربي** " ، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية ، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أوراق الندوة ومداولاتها ، 24 . 26 سبتمبر ، الاسماعلية ، مصر ، 2006 ، ص224 .

(02) شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: **" البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية "** ، المؤتمر الدولي حول – أزمة البطالة في الدول العربية (17-18 مارس 2008) ، القاهرة - مصر، ص ص: 15-17.

(03) Rapport Conseil National Economique et Social :« **Rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le chômage et l'emploi des jeunes : Alger »** , 11-13 Mars 1996, P 24.

(04) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: " **تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر"** ، 2002 ، ص 52 .

(05) معطيات الديون الوطني للإحصائيات وزارة المالية.

(06) الديوان الوطني للإحصائيات، حصيلة إحصائية حول التشغيل من (1962–2011).

(07) ONS : Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2015 , N^0 726 .

(08) ONS : Rapport ; Activité, Emploi et chômage en septembre 2014 , N^0 683 .

(09) تقارير بنك الجزائر، سنوات 2006، 2010 و2014 وإحصائيات البنك العالمي بالنسبة لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام.

(10) Régis Bourbonnais : « **Econométrie. Manuel et Exercices corrigés** », Dunod, 6 ^{ème} édition , Paris , 2005.

(11) Sandrine LARDIC, Valérie MIGNON : « **Econométrie des Séries Temporelles Macroéconomie et Financières** » , Economica ,Paris ,2002.

IV. ملحق الدراسة القياسية: شكل متغيرات الدراسة

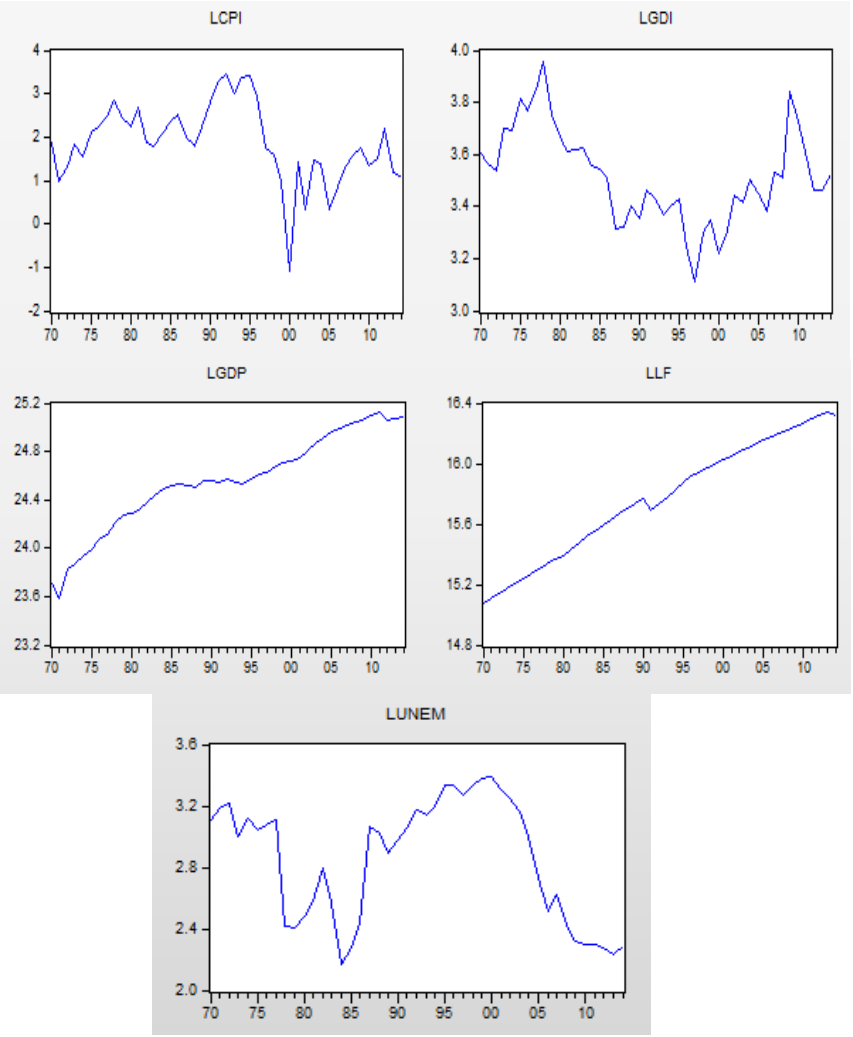
LCPI
LGDI
LGDP
LLF
LUNEM